تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث
التنمية الماليزية أنموذجا

ماهر فرحان مرعب
جامعة قالمة

ملخص

يتناول هذا العمل موضوع التنمية المحلية بعدّها من أهم آليات نجاح المشاريع التنموية في دول العالم الثالث ، مع التأكيد على أهمية التخطيط كأساس لنجاح التنمية ، هذا التخطيط الذي يعاني الضعف وقلة الاهتمام في هذه المجتمعات.

كما يركز على التدريب والتمكين والمشاركة كأهم العمليات لنجاح تنمية المجتمعات المحلية ، ويقدم أيضا استعراضا للتجربة الماليزية وما حققته من نجاحات تنموية بعدّها من أهم التجارب التي يمكن الاستفادة منها.

كلمات مفتاحيه: التخطيط، التنمية، التنمية المحلية، التدريب، التمكين،المشاركة

Résumé

Cet article aborde le sujet du développement local comme l'un des mécanismes les plus importants pour la réussite des projets dans les pays du tiers monde, cependant il faut signaler que la planification ignorée par ces communautés, par manque d'intérêt, est essentielle pour réaliser cette réussite.Elle se base aussi sur l'apprentissage, la formation, l'entrainement, l'habilitation et la participation entant qu'élément principal pour le développement des communautés locales, et l'expérience Malaisienne en est le exemple concret.

Mots clés : Planification, Développement, Développement Local , Formation , L'habilitation , Participation.

Summary

This article covers the topic of local development as one of the most important mechanisms for successful development projects in third world countries, with emphasis on the importance of planning as the basis for the successful development, the planning suffered weakness and lack of interest in these communities.

It also focuses on training, empowerment and participation, as processes for successful development of local communities, It also provides a review of the Malaysian experience and the successes achieved development as one of the most important experiences that can be useful.

Keywords: Planning, Development, Local Development, Training, Empowerment, participation.

مقدمة

تعد التنمية اليوم مطلبا أساسا للمجتمعات السائرة في طريق التحديث والارتقاء بواقع أفرادها المعيشي والحياتي وذلك لما تنطوي عليه التنمية من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية مهمة ، وأيضاً لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر المجتمعات ومستقبلها.

وذلك من خلال العمل على تحسين الظروف المعيشية وتوفير الرعاية الشاملة وصولا إلى تحقيق حياة كريمة يتمتع من خلالها الأفراد بمستوى من الرفاهية.

ونظرا لأهمية المجتمعات المحلية ودورها في العملية التنموية فقد اتجهت المجتمعات والهيئات التنموية نحو التنمية المحلية كمشاريع تنبع من واقع هذه المحليات وتسهم في دعم التنمية الوطنية بعدّها جزءا منها ، لذا فقد أكدت الدراسات والتجارب في هذه المجال على ضرورة الارتقاء بواقع هذه المحليات عن طريق تطوير قابلية أفرادها ومؤسساتها من خلال التدريب والتزويد المعرفي والتمهين وإعادة التدريب لتمكينهم من المشاركة في العملية التنموية ومساعدتهم على تغيير ظروفهم وحل مشكلاتهم.

أولا- واقع دول العالم الثالث والمتطلبات التنموية

يشار إلى دول العالم الثالث بأنها تلك الدول التي لم تستغل ثرواتها الطبيعية والبشرية بالشكل الكافي أو الصحيح ، وتعاني جملة من المشكلات على مستوى الخدمات الأساس كالإسكان والتغذية والرعاية الصحية والتعليم وخدمات النقل والمواصلات وشبكات الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب وغيرها.

وهي تمثل مجموعة من الدول الفقيرة والمتخلفة في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[2] ، كمجموعة الدول الإفريقية والآسيوية باستثناء اليابان وكذلك دول وسط وجنوب أمريكا ، وهي دول توصف بأنها ذات اقتصاد زراعي ومستويات معيشة منخفضة وعدم كفاية في الدخل وتعاني من مشكلات الفقر وارتفاع معدل الوفيات وسوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة ، كما تعاني من الفساد والأمية. وتوصف أيضا بالعجز والركود الاقتصادي والاكتفاء بالاقتصاد التقليدي الاستهلاكي غير المتوازن وهو ما يجعلها تحت طائلة التبعية المطلقة والمستديمة للسوق الخارجية خاصة في المواد الغذائية الضرورية والمواد المصنعة مقابل تصدير الخامات التي لا تغطي أحيانا عائداتها نصف احتياجاتها الداخلية[3]

تضم هذه الدول ما يقارب ثلثي سكان العالم معظمها دول مستهلكة أكثر مما هي منتجة حيث لا يتجاوز إنتاجها الصناعي أكثر من7% ولا يتجاوز كذلك إنتاجها الزراعي نسبة 35%من الإنتاج العالمي.

وتمتاز هذه الدول بجملة من الخصائص التي وضعتها في مصاف سميت على إثره بدول العالم الثالث وهذه الخصائص بشكل عام هي:نمو سكاني يفوق الموارد الطبيعية ، كثافة سكانية عالية ، ارتفاع نسبة المواليد والوفيات ، اعتماد اقتصادها على إنتاج المواد الأولية ، قلة الاهتمام بالصناعات الإنتاجية ، انخفاض المستوى الصحي وانتشار الأمراض ، ارتفاع نسبة الأمية مقابل انخفاض مستوى الإنفاق على التعليم ، عدم الاهتمام بالبحث العلمي وضعف تطبيق نتائجه ميدانيا.

كما يضع الفريد سوفي كأول من أشار إلى مفهوم العالم الثالث ، مجموعة خصائص تميز دول هذا العالم هي: سيادة النشاط الزراعي-بدائية أساليب الإنتاج-ضعف حركية الاقتصاد-ضعف المؤسسات النقدية والبنكية- رجعية البنية الاجتماعية-ارتفاع معدل الوفيات وأخير انتشار الأمية.

أما روبرت الكسندر فيرى أن لدول العالم الثالث مجموعة خصائص تتمثل في: اقتصاد ضعيف تسيطر عليه القبلية- قلة اعتماد المكننة والتكنولوجيا في الإنتاج واعتماد القوى الجسدية- اقتصاد غير متوازن بشكل عام-موارد طبيعية غير مستغلة-انتشار البطالة- انخفاض الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة.

نتيجة لهذه الظروف فقد ظهرت بوادر أولى لتنمية هذه الدول منذ بدايات القرن العشرين إلا ان معظم هذه الدول كان تحت سيطرة الدول الاستعمارية التي لم تعمل على تحقيق تنمية فاعلة من اجل شعوب هذه الدول بل عملت على إجراء بعض

التغيرات لأسباب تصب في خدمتها كدول كبرى او استعمارية فمنذ نهاية عشرينات القرن الماضي خاصة بعد أزمة الكساد الاقتصادي عام 1929 بدأت الدول الاستعمارية خاصة بالنسبة لدول شمال إفريقيا بتغيير سياستها نحو تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية في المستعمرات التابعة لها[4]

إلا إن ما قام به المستعمر من مشاريع تنموية لم يكن بقصد إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستعمرة بل جاءت لدفع عجلة التنمية للدول الاستعمارية نفسها[5]

لذا لم يتغير واقع دول العالم الثالث كثيراً بل لازالت هذه الدول توصف بجملة من الخصائص سنتناول أهمها بعدّهاتمثل مشكلات تعاني منها دول العالم الثالث ولها أهميتها وتأثيراتها الكبيرة ، وهذه الخصائص هي:

- **الخصائص الديموغرافية**: يتميز البناء الديموغرافي في البلاد النامية أو في دول العالم الثالث بعدة سمات أبرزها ارتفاع معدلات المواليد والوفيات ، تدني الحالة الصحية وارتفاع معدلات الإعالة بحيث يصبح العنصر البشري على الرغم من أهميته غير مؤهل وغير قادر على استغلال موارده الطبيعية[6]كما ينجم عن خصوصية البناء الديموغرافي في هذه الدول مشكلات أبرزها:

أولا: عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة ، فقد يكون عدد السكان أكبر من الحجم اللازم أو أقل من الحجم اللازم ، فعندما يكون عدد السكان مثاليا يكون متوسط إنتاج الفرد أو متوسط الدخل العيني للفرد مرتفعا ومنه مستوى معيشة أعلى ، أما إذا كان عدد السكان أكبر من الحجم الأمثل فإن هذه الحالة تسمى بالازدحام السكاني أو الضغط السكاني ومنه فإن متوسط الدخل يكون منخفضا ويترتب عنه مستوى معيشة منخفض .

ثانيا: التركيب العمري للسكان: تتميز البلاد النامية بارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، إذ قدرت نسبتهم حوالي 40%[7] - الخصائص الاجتماعية: لعل أهم ما يميز هذه الخصائص جانبي التعليم والصحة وكما مبين:

أولا:التعليم: يتميز النظام التعليمي في البلاد النامية بارتفاع نسبة الأمية وتخلف برامج التعليم والتدريب وانعدام الرغبة في مواصلة التعليم واتجاه الأفراد نحو المهن التقليدية ،كما يتسم هذا النظام بوجود تفاوت كبير في التعليم بين الذكور والإناث حيث تكون الأولوية في التعليم للذكور ، وهو ما يؤدي إلى تأخر المرأة وعدم مساهمتها في بناء المجتمع ، فضلا عن وجود تفاوت في التعليم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية نظرا لوجود الثنائية الإقليمية ، ما ينتج عنه نقص كبير في عدد الفنيين والمهنيين في المناطق المحرومة من التعليم.[8]

ثانيا:الصحة: واحد من أهم خصائص دول العالم الثالث والتي تعد من بين اخطر مشكلاتها تتمثل بانخفاض المستوى الصحي بشكل كبير ويقاس عادة بنسب الوفيات ، فنسب الوفيات في هذه الدول أكثر ارتفاعا من مثيلاتها في البلاد المتقدمة ، يضاف إلى ذلك أن متوسط العمر في معظم دول العالم الثالث يتراوح ما بين 40-45 سنة بينما متوسط العمر في البلاد المتقدمة يتراوح ما بين 60-65 سنة ، بسبب انخفاض القيمة الغذائية وعدم توفير السعرات الحرارية اللازمة للأفراد ، وانتشار المجاعات ، وانتشار الأمراض والأوبئة ، ونقص الهيئات والمؤسسات والكوادر الطبية من أطباء وممرضين ونقص الأدوية والمعدات الخاصة بتقديم الرعاية الطبية.

الخصائص الاقتصادية

أولا: انتشار البطالة

تتصف دول العالم الثالث بارتفاع نسب البطالة بمختلف أشكالها ومسمياتها من بطالة دائمة تظهر بسبب قلة رؤوس الأموال والاستثمارات في هذه الدول ، وبطالة موسمية تظهر بمواسم معينة كموسم الحصاد ، ويرجع هذا النوع من البطالة إلى سيادة العمل الزراعي وغلبته على النشاط الاقتصادي لهذه الدول ، وبطالة مقنعة تنتشر في معظم مفاصل العمل الإداري ، وبطالة تكنولوجية بسبب استبدال فن إنتاجي قديم بفن إنتاجي حديث ، أي الانتقال من وسائل الإنتاج اليدوية إلى الآلات الحديثة أو الانتقال من الوسائل الآلية إلى الوسائل الأوتوماتيكية ، وهو ما يؤدي في الغالب إلى تسريح عدد من الأيدي العاملة بسبب ضعف قدرة العمال على فهم واستيعاب وسائل الإنتاج الحديثة نظرا لضعف مستويات التعليم. [9]

ثانيا:انخفاض متوسط الدخل الفردي

تتميز هذه الدول بأن حجم إنتاجها القومي ضعيف ، كما أنها تعاني من الفقر كنتيجة لذلك ، لأنها تدور فيما يسمى بالدائرة المفرغة للفقر ، حيث إنّ ضعف الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض حجم السوق ، وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار ثم ضعف تكوين رأس المال ثم ضعف الإنتاجية ثم انخفاض مستوى الدخل مرة أخرى ، وهكذا تظل الدورة تدور حول نفسها دون توقف.[10] وهذا الوضع ينعكس على نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان الدخل القومي قويا كلما ارتفع نصيب الفرد منه والعكس صحيح.

يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إلى ضعف الناتج القومي فيها بشكل عام ، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي لا يمثل سوى 20% منه فقط ، و نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 8% فقط.وهذا التفاوت الواضح في توزيع الدخل القومي في البلدان النامية يشكل عقبة كبيرة في طريق تحقيق التنمية[11]

ثالثا:ضعف التكوين وتراكم رأس المال

تمثل المباني والمنشآت ومحطات توليد الكهرباء ، وشبكات السكك الحديدة والبضائع الموجودة في المخازن والطاقات البشرية المتوافرة ، رأس مال الدولة الذي يجب استثماره في العملية التنموية ، إلا أنّ رأس المال هذا يعاني الضعف في دول العالم الثالث ، بسبب قلة وضعف المنشآت الأساس والخدمية من جهة وبسبب قلة وضعف الاستثمارات والصناعات وضعف واستغلال الطاقات المتوافرة من جهة أخرى بالإضافة إلى ضعف تكوين رأس المال البشري من جهة ثالثة.

رابعا: ضعف الإنتاجية

تتسم دول العالم الثالث بضعف الإنتاجية إذا ما قورنت بالاقتصاديات المتقدمة ، فإنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ، إذ نجد أن خمس العمال أو أكثر يشتركون في إنتاج سلعة معينة يستطيع أن ينتجها عامل واحد فقط في الدول المتقدمة. وذلك بسبب ضعف قدرات العامل والعمل بسبب سوء التغذية وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية ، كذلك بسبب انتشار الأمية التي تحد من اكتساب المهارات الفنية ، كما يعدّ تأخر فنون الإنتاج أمرا مؤثرا على نسبة الإنتاج لأن استعمال الآلات الحديثة يمكن من مضاعفة الإنتاج.

لذا تعاني أغلب دول العالم الثالث من مشاكل جمة على المستوى التنموي سواء ما يتعلق بضعف عملية التنمية في هذه الدول وفي مختلف القطاعات أم ما يتعلق بكم الاحتياجات والمتطلبات البشرية والمادية الواجب توافرها لتحقيق المشاريع التنموية ، فالتنمية كعملية هادفة نحو الارتقاء بالواقع المعيشي للأفراد والمجتمعات وتوفير حياة كريمة ذات درجة من الرفاهية ، تتطلب أن تكون هناك بيئة مساعدة أو مشجعة للنهوض بالواقع المعاش والشروع في طريق التنمية والتقدم.

إلاأن هذه البيئة غير مكتملة العناصر والمتطلبات التنموية بشكل أوآخر في دول العالم الثالث بسبب أن معظم دول هذا العالم تعاني إما من الفقر وضعف الإمكانات الاقتصادية التي لا تكفي لتحقيق التنمية المطلوبة ، وهذا يعني أنّ هناك نسبة معتبرة من السكان تعيش في حالة من الفقر وغياب الخدمات بمختلف مسمياتها على مستوى الصحة-التعليم-السكن-العمل-التغذية-توفر ماء الشرب-خدمات النقل- الصرف الصحي وغيرها.

لذلك ينظر إلى دول العالم الثالث أو الدول النامية على أنها دول تمتاز بوجود فرق كبير في مستوى التحضر بين أقاليمها وبكثرة المناطق المتخلفة فيها وظهور التمايز بين المناطق التي فيها تنمية وتلك التي تترك بلا مشاريع اقتصادية أو تنموية[12]

أوأن هذه الدول تعاني من ضعف الواقع العلمي والتعليمي الذي لا يتناسب مع متطلبات تحقيق التنمية التي تعتمد كعملية على البحث العلمي الذي يعد أحد أهم عناصر التخطيط الجيد وعلى أساسه يتم بناء وصياغة وتنفيذ المشروع التنموي ، انطلاقا من قانون أن لا وجود لتخطيط وتنمية حقيقية من دون بحث علمي حقيقي.

وهذا الحال يرتبط بمشكلة أخرى ممثلة في ضعف توافر الموارد البشرية المناسبة والقادرة على القيام بمهام المشروع التنموي سواء من حيث الإعداد أو التكوين والتدريب كقوى

مكلفة بالتنفيذ ، أو من خلال مدى الوعي بأهمية التنمية ودور الفرد فيها.

أيانّ دول العالم الثالث لديها مشكلة قد تتمثل في قصور الإمكانات المادية أو البشرية أو الفكرية من حيث التخطيط والتنفيذ، لذلك نلاحظ أنّ معظم دول العالم الثالث تعيش في ظل واقع يعاني من الناحية التنمية في جميع أو بعض جوانبه ، وعليه يمكننا أن نسجل عددا من المؤشرات المعبرة عن هذه الواقع في العالم الثالث .

فهذه مشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب أو للزراعة في دول العالم الثالث -بعدّ المياه مصدر الحياة-التي ترجع لعدة أسباب ترتبط بطبيعة هذه الدول كوقوع بعضها مثلا في المناطق الجافة وشبه الجافة ، مع الارتفاع المستمر في نمو السكان الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المتعددة على مستوى الحياة المنزلية والاستخدام الشخصي من جهة ، ولتلبية الاحتياج على مستوى العمليات الزراعية والصناعية من جهة ثانية.

وتعاني دول العالم الثالث من زيادة نسبة الإعالة في المجتمع بسبب الزيادة السكانية في الفئات خارج سن الإنتاج والعمل ، وهذا ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الفئات المنتجة إذ يحد من قيمة الإنتاج كما يؤثر سلبا على التنمية بشكل عام[13]

كما تعاني هذه الدول من ضعف قطاع الإسكان والتخطيط العمراني مقابل انتشار المدن العشوائية والهامشية بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وما يتمخض عنها من مشكلات بالنسبة للقطاع الزراعي من جانب أو ما تتعرض له المدينة ومؤسساتها الخدمية من زيادة في الطلب وضغط يستهلك مردوداتها الإيجابية ومستوى فاعليتها. ففي العقود الأخيرة شهدت دول العالم الثالث زيادة في عدد ساكني الحواضر أو المدن ضعف ما شهدته الدول المتقدمة حيث تجاوزت نسبة 4%.[14]

بالإضافة إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي وقلة الإنتاج الزراعي بسبب إهمال القطاع الزراعي أو تخلفه أو بسبب قلة الأراضي الصالحة للزراعة أو بسبب التصحر والجفاف وقلة المياه التي بدأت تظهر كمشكلات لهذا العصر لها علاقة بالتغيرات المناخية العالمية ، والتي ترتبط بها مشكلات معقدة كالفقر والجوع ونقص التغذية.

إن مستويات التغذية المنخفضة تعد من المشكلات الرئيسة في العديد من دول جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية ، ففي أندنوسيا تعدّ مستويات التغذية المنخفضة فضلا عن الأمراض المعدية السبب الرئيس لوفيات الرضع والأطفال ، وفي بورما تأتي أمراض التغذية في الصدارة من جملة المشاكل الصحية التي تعاني منها. وإذا ما انتقلنا إلى أفريقيا حيث توطن الجوع الأسود نجد أنّ التقديرات تشير إلى أنّ الجوع المزمن وسوء التغذية هو الحالة العادية لملايين البشر هذه المشكلة التي تفاقمت أحيانا لتصل إلى درجة المجاعة. وبصورة مشابهة نرى سوء التغذية يضرب أمريكا اللاتينية ليطال شمال البرازيل وجبال الأنديز وأجزاء من أميركا الوسطى وجزر الكاريبي[15]

لذا من الضروري العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية قطاع الزراعة خاصة إذا عرفنا أنّحوالي 35% من سكان الوطن العربي مثلا يعتمدون على الزراعة كمصدر رزق ، هذا الوطن الذي يمثل قلب العالم جغرافيا واقتصاديا وله من المساحات والموارد الكثير لقيام اقتصاد زراعي فاعل ، فالتنمية الزراعية في الوطن العربي تعد مسألة لا يمكن التفريط فيها أو تركها للظروف العشوائية فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان الدول العربية إلى480 مليون نسمة بحلول عام 2030[16]

خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حجم الإمكانات المادية والبشرية التي يمتلكها الوطن العربي ، فكل دوله لها من الإمكانات والطاقات البشرية ما يؤهلها لتكون في مصاف الدول المتقدمة إذا ما تم استثمار تلك الإمكانات والطاقات وتوجيهها بشكل علمي صحيح.

وبالعودة إلى العالم الثالث عموما نجد البنك الدولي يشير إلى وجود الملايين من سكان العالم الثالث يعيشون في فقر مدقع ويعانون من سوء التغذية وقلة الخدمات والرعاية الصحية وعدم توافر المياه الصالحة للشرب وكثير منهم عاطل عن العمل ، بالإضافة إلى ملايين الأفراد يعانون الجهل والأمية.

ثانياً- التخطيط Planning:

-تعريف التخطيط:

التخطيط هو: أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية خلال مدة زمنية معينة وذلك عن طريق تحديد الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمطلوبة وتعبئتها لتحقيق أهداف المجتمع. وهو الضمان الأكيد لاستخدام واستثمار الموارد البشرية والمادية والطبيعية بطريقة علمية وعملية بعيدا عن التلقائية والعشوائية والارتجال.

-أهم عناصر التخطيط:

1. تقدير موارد المجتمع للوقوف على إمكاناته المادية والبشرية وتحديد احتياجاته بشكل واقعي.
2. ترتيب احتياجات المجتمع على سلم الأولويات وفقا لأهميتها أو ضرورتها.
3. تحديد الآليات والأطراف التي يمكن من خلالها وبواسطتها تحقيق أهداف المشروع التنموي.

-أشكال التخطيط:

1. تخطيط السكان والقوى العاملة- Planning of Population and Labor force: يعنى بتحديد التوزيعات البشرية والكثافة السكانية والتركيب السكاني حسب النوع او الجنس والفئات المهنية وكذلك النمو السكاني ، لأهميتها في تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى تحديد القوى العاملة او المؤهلة للعمل لاستثمارها او تأهيلها لذلك.
2. التخطيط الريفي-Rural Planning: يهتم بالامتدادات البشرية خارج المدن في مناطقها الزراعية أو الفلاحية من أجلضمان حياة ريفية متطورة من خلال التخطيط لاستخدامات الأرض والإنتاج الزراعي والعمل على تحقيق برامج زراعية متقدمة.

بتعبير آخر العمل على الاستفادة من جميع الإمكانات والمواد القائمة في المجتمع وتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة.

3. التخطيط الحضري- Urban Planning: يعنى التخطيط الحضري بضمان تحقيق نسيج حضري متوازن بيئيا ومتناسق وظيفيا ومتناغم جماليا واجتماعيا ، ومتنوعا عمرانيا ، من خلال الاستغلال الأمثل للأرض الحضرية وتحديد ما تحتاج إليه من خدمات.
4. التخطيط الصناعي – Industrial Planning: التركيز على تحقيق استثمار كامل الموارد الطبيعية وتحقيق الملائمة المكانية للمشاريع الصناعية. من خلال وضع إستراتيجية صناعية تؤدي إلى تغيير وتنويع الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي. تشمل مجموعة الأسس والأفكار والإجراءات التي تستهدف تطوير وتنمية القطاع الصناعي بشكل يحقق فاعليته في النشاطات الاقتصادية العامة في المجتمع.
5. التخطيط البيئي – Environment Planning: الاهتمام بتحسين البيئة في المحيطين الريفي والحضري وذلك بتخليصها من الملوثات والمخلفات التي تنتج عن استغلال الموارد أو عن طريق استخدام المحيط.

وهنا لابد من التذكير بضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل لمختلف المجالات والميادين المستهدفة تنموياً وذلك لتحقيق التوازن والتكامل المطلوب بين هذه المجالات.

والتأكيد على أهمية دقة صياغة الأهداف وتحديدها بعدّها أحد أهم عناصر نجاح التخطيط كعملية أساس للمشاريع التنموية فبدون التخطيط الجيد يمكن أن تتحول فكرة مشروع جيد إلى فكرة سيئة إذا غاب عنها التخطيط.[17]

ثالثاً– التنمية Development

-تعريف التنمية المحلية

تعرف التنمية بشكل عام بأنها عملية اقتصادية واجتماعية غايتها تحقيق الرفاهية لجميع فئات المجتمع باعتماد المشاركة بين المجتمع المحلي والدولة كمنهج للعمل.

كما تعرف أنها ثمرة الجهود الرسمية والشعبية لإحداث تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وانسجاما مع ظروف العالم الثالث تعرف التنمية من منظور شمولي لذا يقصد بها مجموعة العمليات التي تهدف إلى إحداث

تحولات هيكلية في كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.[18]

وينظر إليها كذلك بعدّها نشاط علمي مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التغيير المنشود والانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، ترفع من مستوى الإنسان وتعمل على تقدم الحياة إلى أقصى ما يمكن [19] إذا فالتنمية هي عبارة عن عملية مقصودة تقوم على جهود منظمة وتخطيط مسبق لتحقيق أهداف مرسومة وذلك لإشباع احتياجات الأفراد كما تستهدف إزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية وكذلك معالجة المشكلات التي قد تصاحب التنمية او تترتب عليها وذلك لتحقيق مستويات أعلى للمعيشة وفي مختلف جوانب الحياة وصولا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

أما المجتمع المحلي فهو بقعة محددة جغرافيا أو إداريا يعيش عليها عدد من الأفراد يكوّنون ما يسمى بالمجتمع المحلي حيث يرتبطون مع بعضهم بعلاقات اجتماعية أو اقتصادية ويتشابهون في أسلوب المعيشة والقيم والعادات السائدة.

وبذلك تعرف التنمية المحلية بأنها إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية وتحملها للمسئولية ودعم المنظمات المحلية وتوفير الخدمات للمواطنين من تعليم وصحة وسكن وعمل ملائم ودخل كاف وتأمين اجتماعي وتكافؤ الانتفاع من الخدمات العامة.[20]

كما عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها مجموع أساليب العمل الفنية التي تجمع بين القدرات المحلية والمساعدات الخارجية لتحقيق وإشباع حاجات أفراد المجتمع المحلي.

وعرفت أيضا بأنها عملية تهدف إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيئات المحلية من خلال حشد جهود وطاقات المجتمع المحلي مع جهود ودعم المؤسسات الحكومية المركزية.

لذا تقوم التنمية المحلية على المبادرة الذاتية والمشاركة الواسعة لجميع أفراد المجتمع المحلي وبذل الجهود من أجل تغيير نوعية الحياة التي يعيشها أبناء هذا المجتمع.

التنمية المحلية عملية هادفة لتغيير المجتمعات أو البيئات المحدودة أو الضيقة كالمجتمعات المحلية أو الإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مبدأ التوازي مع جهود وأهداف السياسات التنموية المركزية في البلد.[21]

لقد تم إطلاق مبادرة التنمية والتنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات التنموية في أوائل حقبة السبعينات استجابة للإدارات المحلية التي أدركت أن المشروعات الاقتصادية ورءوس الأموال كانت تنتقل بين المواقع المختلفة بحثاً عن المزايا التنافسية، هذا من جهة، كما أدركت-من جهة ثانية- أنّ المجتمعات المحلية تستطيع من خلال الدراسة الجيدة لإمكاناتها الاقتصادية أن تتفهم وتدرك الفرص المتاحة والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النمو والاستثمار، وبفضل هذا كله فقد حاولت المجتمعات المحلية توسيع القاعدة الاقتصادية و زيادة فرص التوظيف من خلال ابتكار وتنفيذ برامج استراتيجية ومشروعات لإزالة العقبات وتيسير إجراءات الاستثمار[22].

أهم مجالات التنمية المحلية

1. المجال الاجتماعي: العمل على مكافحة الفقر والبطالة وبناء المنظومة القيمية وتعزيز الروابط الاجتماعية وتحقيق الانتمائية والارتقاء بمكانة ودور المرأة وحماية الأسرة والطفل.

2. المجال الاقتصادي: العمل على زيادة الدخل ورفع الإنتاجية وتحقيق فرص الاستثمار. من خلال تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه خلال فترة محددة من الزمن بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع.[23]

3. المجال البيئي: تنمية الوعي البيئي حول كيفية التعايش مع البيئة وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعة من دون إضرار بالبيئة والابتعاد عن الاستهلاك أو الاستغلال غير المبرر للبيئة ومعالجة ما يترتب على هذا الاستغلال من آثار ومشاكل مع ترسيخ فكرة الحفاظ على المحيط وتحقيق التكفل الأمثل بقضايا البيئة والمحيط.

4. المجال السياسي: تنظيم عملية المشاركة وتطوير آلياتها

ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني. من خلال تحقيق مبدإ الديمقراطية والانطلاق من فكرة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.

5. مجال بناء القابلية البشرية والمؤسسية: كسب المعرفة وبناء القابلية وتطوير المهارات وتعزيز قيم الثقافة التنموية[24]

إن عملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة ومتكاملة تمتزج فيها كافة الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية والثقافية ، فإذا كانت الغاية الكبرى من أي مشروع تنموي هي التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي أولا ، فإنها في نهاية المطاف تهدف إلى العمل على إعلاء شأن الإنسان ، لذا من الضروري عند وضع خطط التنمية وتنفيذها الأخذ في الاعتبار الأول احتياجات أفراد المجتمع ومحاولة تحقيقها بقدر الإمكان.[25]

لقد جاء اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية المحلية بسبب ما تعانيه المجتمعات المحلية من تدن في قدراتها المؤسسية على إشباع احتياجاتها الأساس ، مقابل ظهور جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي حددتها التجارب التنموية الدولية بما يأتي:

1. ارتهان التنمية الاقتصادية بشح الموارد المحلية وضعف الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتدني الإنتاجية بشكل عام.

2. ضعف الموارد البشرية من حيث المعارف والمهارات والقيم التي تحملها خاصة ما يتعلق بقيم التكافل الاجتماعي والمساواة بحسب النوع الاجتماعي. والإنجاز وتحمل المسئولية واحترام الوقت والتعاون وغيرها.

3. ضعف الاستفادة من الخدمات العامة كالتعليم والصحة والسكن والمواصلات وغيرها من الخدمات.

4. تفاقم مشكلات الفقر والبطالة وقلة فرص العمل وضعف فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي.

5.تدني قدرات المؤسسات المكلفة بمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية[26]

معوقات التنمية المحلية في دول العالم الثالث

1: معوقات اجتماعية

أ- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وعدم استغلالها بالشكل الأمثل مقارنة مع مستويات وقدرات الإنتاج. وهذه تؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وتراجع كفاءة المؤسسات الخدمية نتيجة للضغط السكاني وابتلاع الزيادة في الإنتاج وعدم ترك الفرصة للتوفير والاستثمار بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الكبرى كالفقر والبطالة.

وذلك لأنّ الزيادةالسكانية تؤدي إلى نقص متوسط الدخل الفردي بافتراض ثبات الدخل الكلي وبعدّأنّ متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان ، لذلك تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول ، كما تؤدي هذه الزيادة السكانية خاصة في الفئات غير المنتجة او خارج قوة العمل والإنتاج (اقل من 15 سنة وأكثر من 65 سنة) إلى زيادة نسب الإعالة في المجتمع ، مما يزيد من الأعباء الملقاة على الفئات العمرية المنتجة ويحد من قيمة الإنتاج[27]

ب- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم والتمهين: أي إنّ جزءا من الموارد البشرية غير المتعلم سيكون خارج عملية الإنتاج ولا يسهم في الدخل القومي بالشكل المطلوب كما سيعاني هذا الجزء البشري من البطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل مما يقربه ذلك من الوقوع فريسة للفقر ، بالإضافة إلى أثر الأمية على عدم إدراك غير المتعلم لأهمية التنمية ومتطلباتها ودوره فيها وارتباطه بانخفاض المستوى الصحي ، بالإضافة إلى قلة الإقبال على التمهين وأثره على انخفاض نسبة العمالة الإنتاجية والصناعية.

يعد التعليم بمثابة عملية يتم من خلالها تحويل رأس المال البشري إلى أحد أهم عناصر التنمية والإنتاج ، أي إنّالتعليم هو عملية استثمار من الدرجة الأولى لأنه يحقق معادلة تنص على أنّه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ، كلما ازدادت قدراته الذهنية وإمكاناته على التفكير السليم والمنطقي وازداد إبداعه بما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى أمام.[28]

ج- انخفاض المستوى الصحي: يعد هذا الأمر من المعوقات التنموية المهمة بسبب انتشار الأمراض وسوء التغذية وتخلف الوعي الصحي في قضايا الوقاية والمرض وأثر ذلك على قلة الكفاءة أو الطاقة الإنتاجية للأفراد واستهلاك الموارد على الجوانب العلاجية والرعوية.

إن تردي الواقع الصحي له آثار سلبية أبرز ما تظهر تنمويا

بانخفاض القدرة الإنتاجية للأفراد لنسب تصل إلى 30%- 60% وانعكاس ذلك بطبيعة الحال على التنمية [29]التي تتطلب قدرات عالية ونسب إنتاجية مرتفعة.

د- انتشار بعض العادات والقيم الاجتماعية غير التنموية: كموقف المجتمع من عمل المرأة ودورها في الحياة ، الإسراف وعدم الاكتراث لمصادر الطاقة خاصة الماء والكهرباء مما ينجم عنه استهلاكا غير واع ، سوء استغلال الوقت على المستوى الفردي وانعدام التنظيم والتخطيط الذي يتعارض مع التطوع مثلا ،أو العمل بطاقة مرتفعة أو تكوين مهارات أو معارف أو خبرات ، كثرة توقفات العمل في المؤسسات والإجازات والتمارض والتهرب من المسئولية والاتكال وقلة الدافعية وانعدام الروح التعاون وسيادة البيروقراطية.

2: معوقات اقتصادية

أ- انتشار البطالة بمختلف أشكالها ، وأثره على انخفاض دخل الفرد بسبب اقتسام الأفراد العاطلين -غير المنتجين- للدخل مع الأفراد المنتجين ، بالإضافة إلى تقليل الادخار وضعف تكوين رءوس الأموال.

ب- ضعف القطاع الصناعي: من حيث قلة وضعف البنى التحتية وضعف القوى الصناعية من حيث العدد والتأهيل. وأثره على الإسهام في الاقتصاد الوطني من خلال حجم التصدير وتكوين العملة الأجنبية ، وارتباطه بظروف اقتصاديات الدول المتقدمة ، مع تدني مستوى الخبرات والمهارات اللازمة ، وهذه الحالة تتنافى مع أهم منطلقات التنمية التي تؤكد على مبدأ الاعتماد على الذات. بالإضافة إلى ضعف ، وأحيانا ، غياب الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي ، وتدني نوعية العديد من الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية واقتصارها على بعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة بسبب افتقارها إلى وسائل إنتاجية يمكن من خلالها إنتاج صناعات ثقيلة أو عملاقة . [30]

ج- ضعف القطاع الزراعي:

من حيث ضعف الإنتاجية وتركزها على محاصيل معينة بسبب أسعارها المرتفعة محلياً- قلة عدد العاملين في هذا القطاع بسبب الهجرة الداخلية- تدهور خصوبة الأرض وعدم معالجة مشاكلها بالطرق العلمية-عدم التوسع في استخدام المكننة الزراعية المتطورة- قلة رؤوس الأموال المستثمرة-قلة الارتباط بين هذا القطاع ومؤسسات البحث والتطوير العلمية.

د- سوء استغلال الموارد الطبيعية كالأرض الزراعية والثروات المعدنية والمائية بسبب ضعف اعتماد الطرق العلمية او عدم توفر القوى المؤهلة بالشكل الكافي. مما ينعكس ذلك سلبا على واحدة من مرتكزات وعناصر نجاح التنمية وهي الموارد المتاحة ونجاعة استغلالها.

هـ- نقص رؤوس الأموال او عدم استغلالها بالشكل الأمثل:

بسبب نقص الادخار نتيجة لضعف الدخل او بسبب خروج الأموال إلى الخارج أو بسبب نقص وضعف كفاءة البنوك أو الاستغلال في المشاريع غير الإنتاجية كتجارة المباني او تخزين السلع.

3: معوقات إدارية

أ- ضعف أساليب العمل الإداري ممثلا بسوء توزيع الموارد البشرية حسب الاختصاص والكفاءة-الاعتماد على أساليب عمل قديمة وغير متطورة لا تتماشى مع متطلبات العصر- البطء في تنفيذ الإجراءات الإدارية واتسامها بالتكرار والتعقيد أي غياب المنطق الإداري.

ب- تسرب العمالة الماهرة من القطاعات الإنتاجية الأساس بسبب قلة الدعم والاهتمام وانتقالها إلى مجالات عمل أخرى.

ج- عدم وجود سياسات إدارية فاعلة لاستثمار القوى البشرية وإعدادها وفقا لاحتياجات التنمية ومتطلباتها.

د- ضعف جهاز المتابعة والتقييم.

إنّ للإدارة أهمية وتأثيرا بالغا في التنمية لأنها تمثل المحرك الأساس نحو التقدم ، وهي تمثل أيضا علاقات الإنتاج التي هي مجموعة الروابط الاقتصادية والهيكلية بين الأفراد خلال عملية الإنتاج ، ومن ثمة فمن الضروري العمل على تحقيق تنمية إدارية تسعى إلى تمتين و توثيق و تطوير العلاقات الإنتاجية بما يحقق زيادة الإنتاج[31]

العناصر الأساس لتنمية المجتمع المحلي

1. يجب أن تنصب الجهود التنموية على إشباع الاحتياجات

الأساس للأفراد وكما هو محدد في سلم الأولويات. كما يجب أن تكون الإشباعات سريعة وملموسة من قبل الأفراد. وذلك لتوطيد العلاقة بين أفراد المجتمع والجهات أو المؤسسات التنموية والعمل على كسب الثقة لضمان تحقيق المشاركة والمساندة المجتمعية.

2. يجب تحقيق التوازن والتكامل تنمويا بين المجالات الحياتية المختلفة. أي العمل على تنمية جميع القطاعات دون إهمال أي منها لأن ثمار ونتائج تنمية المجال أو القطاع الأول ممكن أن تؤكل من قبل الجانب أو القطاع الضعيف، كاستهلاك إيرادات البترول في استيراد المواد الغذائية أو الصناعية على سبيل المثال.

3. ضرورة دعم وتدريب القيادات والإدارات المحلية من أجل تفعيل عملية المشاركة، بعدّها ضرورة تنموية. خاصة إذا ما نظرنا إلى هذه القيادات بعدّها أطرافا ذات علاقة أو معنية بالعمل التنموي.

4. ضرورة الاهتمام بالتغيرات الثقافية ومدى تماشيها مع التغيرات المادية الحاصلة أو المرغوبة. لكي لا تكون لدينا هوة ثقافية بين الجوانب المعنوية والمادية لأن ذلك من شأنه خلق كثير من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن عدم مسايرة الجانب الثقافي لحجم التغيرات الحاصلة، هذا من جهة، ولكي لا يشكل الجانب الثقافي عقبة في طريق تحقيق التنمية، من جهة أخرى، لأن السير في طريق التنمية يتطلب ثقافة تتماشى مع فكر وأسلوب الحياة الجديدة.

5. تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري الملائم للعملية التنموية. لأن نجاح أي عمل تنموي يتطلب توفر البيئة الملائمة والدعم اللازم، من حيث ملاءمة الثقافة السائدة وتوفير البنى والعلاقات الاجتماعية التي تتماشى مع روح وفكر التنمية، وتوفير القاعة الاقتصادية من مباني وطرق ومعدات ورءوس أموال وغيرها، بالإضافة إلى توفير الإدارة الناجحة التي تعمل وفق المنطق الإداري بعيدا عن البيروقراطية والرتابة غير المبررة.

6. توفير الدعم من كافة الأطراف المعنية الأهلية والحكومية، الرسمية وغير الرسمية، وبمختلف أشكاله المادية والمعنوية. لأن تضافر الجهود وتحقيق المشاركة الواسعة واحدة من أهم ضرورات تحقيق التنمية ونجاحها.

رابعاً- المداخل الأساس للتنمية المحلية

مدخل الخدمات العامة: ممثل بمجموعة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية في مختلف ميادين الحياة والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ. الخدمات الإنشائية: كمشاريع الإسكان والنقل وطرق المواصلات والبنى التحتية.

ب. خدمات حياتية أساس: في مجال التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإرشاد والبيئة.

ج. خدمة تطوير القوى البشرية.

2. **مدخل خدمات التنمية المحلية:** يستهدف هذا المدخل استنهاض **روح المشاركة** والربط بين الأطراف المعنية، الحكومية والأهلية، وتكليف المجتمع المحلي بتقديم خدماته بنفسه لأفراده والعمل على حل مشاكله ذاتيا.

3.مدخل بناء القدرات والتمكين.

يشير أهل الاختصاص إلى أنّ أهم المدخل المناسب لتنمية المجتمعات المحلية هو مدخل بناء القدرات Capacity-building والتمكين Empowerment. وهذا ما سيتم التركيز عليه في الأسطر الآتية.

إنّ المقصود من تمكين المجتمع المحلي، بصفته ركيزة أساس للتنمية المحلية، هو، تحديدا، تمكين مؤسسات وأفراد هذا المجتمع من المشاركة في التنمية، وفي مواجهة المشكلات الاجتماعية.

وهو تمكين لا يقتصر على مجرد توفير الدعم الفني أو المالي، بمعنى نقل المعونة من الخارج إلى داخل المجتمع المحلي، بل ينطلق من قناعة مفادها بأنّ داخل كل مجتمع محلي هناك قوى وخبرات متوفرة تحتاج إلى تأهيل وتدريب وهذا لا ينطبق على تمكين أشخاص معينين بل يشمل كل مقومات ومستويات التمكين من أفراد ومؤسسات وقوى تغيير في المجتمع المحلي، وهذا التمكين يقاس بالنسبة للأفراد بمدى مشاركتهم في صنع القرار، والتغيير في المجتمع يقاس بمدى

تأثير الأنشطة التنموية في هذا المجتمع ، وتطوير المؤسسات يقاس بمستوى الأداء[32]

إنّ بناء القدرات المؤسسية والفردية المطلوبة لمواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق التنمية يرتكز على التدريب والتأهيل الذي تزداد أهميته وترتفع نسبة الحاجة إليه مع ازدياد اعتماد منهج التنمية المحلية على المشاركة الشعبية ، بما تتطلب هذه المشاركة من مؤسسات متمكنة ومن تعبئة للموارد ومن تطوير لمعارف ومهارات مختلف الفئات والقطاعات الاجتماعية ، ومن ارتقاء في مستويات البرامج والأنشطة تبعا للقدرات المكتسبة والاتجاهات السلوكية المتغيرة[33]

وبالاستناد إلى ذلك عرف التدريب في هذه الجزئية بأنه جهد منظم ومخطط ، موجه إلى المؤسسات وفئات وأفراد المجتمع المحلي بهدف تغيير المعارف والمهارات والاتجاهات القائمة بشكل إيجابي وبنّاء وفي مختلف المجالات التنموية.

لذلك نلاحظ اهتمام المنظمات الدولية بالتدريب كآلية لتنمية المجتمعات المحلية من خلال تطوير قابلية جميع الأطراف المعنية في المجتمعات المحلية من أفراد ومؤسسات وقيادات محلية ومنظمات مجتمع مدني وذلك بإعداد الورشات والدورات التدريبية كفرصة تتبادل من خلالها جميع الأطراف المشاركة معلوماتها وخبراتها ، بالإضافة إلى دور الجهة المنظمة في زيادة معارف وقابلية الأطراف المشاركة حول مواضيع وقضايا وآليات التنمية المحلية وكيفية مواجهة المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم المحلي[34]

- المجالات الأساس لعملية تطوير القابلية والقدرات تشمل:

1. **التأثير في المعرفة** ، أي إحداث تغيير في كمية ونوعية معلومات المؤسسات والأفراد على حد سواء.
2. **التأثير في المهارات** ، أي تزويد المؤسسات والأفراد بمهارات وخبرات ترفع من درجة تأثيرهم الإيجابيفي المجتمع الذي ينتمون إليه.
3. **التأثير في الاتجاهات** ، أي تغيير المعايير والنظم التي تحكم أو تقرر موقف الأفراد والمؤسسات تجاه المجتمع وقضاياه بما يؤثر إيجابا على سلوكهم وعلى مدى فاعليته تجاه قضايا التنمية ومشاريعها ، وهذا الأمر يتطلب العمل على ثلاثة محاور رئيسة هي:

1. **الهيئات واللجان والمؤسسات الخاصة بالتنمية المحلية:** العمل على تطوير قدراتها من خلال تعزيز **النزاهة والكفاءة** في إدارة العملية التنموية.
2. **البرامج التدريبية الخاصة بعمال التنمية** ، من حيث قدرتها على **تحديد احتياجاتهم التدريبية واعتماد البرامج الملائمة لتلبيتها** ، من **خلال** تبادل الأساليب والممارسات الجيدة في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية ، **بالإضافة** إلى تعزيز الروابط بين البرامج والمشاريع المنفذة ضمن نطاق مؤسسات تنمية المجتمع المحلي.
3. **الأنشطة التنموية الخاصة بقوى وأفراد المجتمع المحلي** على المستويين التمهيدي والمتقدم ، بتقديم خدمات تدريبية وفقا لحاجات هذه القوى والفئات الاجتماعية ، بالإضافة إلى استنهاض وتعزيز وعيهم بالتزاماتهم ومسئولياتهم المجتمعية مما يجعلهم ذلك أكثر إحساسا وتقبلا لعملية التغيير وأكثر وعيا في تطبيق متطلبات العملية التنموية[35]

التدريب ← التمكين ← المشاركة

خامساً - المشاركة وتحقيق التنمية المحلية

تعرف المشاركة بأنها عمل تطوعي قائم على الإحساس بالمسئولية الاجتماعية من قبل أفراد وفئات ومؤسسات المجتمع المختلفة ، وعلى رغبة حقيقية لتقديم العون من أجل رفع قدرات المجتمع ومعالجة مشكلاته والعمل على تنميته.

أو هي إسهام قطاعات وأفراد المجتمع بشكل فردي أو جماعي في صناعة القرارات وفي وضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بشكل طوعي بعيدا عن أي إجبار أو فرض من قبل الهيئات الحكومية[36]والمشاركة هي عملية ترتكز على تحقيق التعاون ما بين القطاع الأهلي والحكومي او ما بين

الأطراف الفاعلة تنمويا.

- الأطراف الفاعلة في العملية التنموية *Actors*:

- **الأفراد:** ممثلين في قادة العمل الأهلي والمحلي أو الجماعي من أصحاب المراكز الاجتماعية والدينية ، والنشطاء من أبناء المجتمع المتمتعين بحس المسئولية وبروح التعاون وأصحاب المراكز القيادية الرسمية من رؤساء البلديات والمجالس المحلية والدوائر وكذا أصحاب الإمكانات الاقتصادية.

- **المؤسسات:** المجالس المحلية والشعبية ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والبحثية والاتحادات المهنية وكل التشكيلات الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في العمل التنموي.

أي أن المشاركة ممثلة بالقطاع الأهلي والخاص والقطاع الحكومي سواء كانوا أفرادا أم تنظيمات ومن كلا الجانبين.

إنّ عملية ربط وتعزيز العلاقات بين الأطراف الفاعلة في العملية التنموية كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الإدارية والمحلية والمؤسسات الوطنية والمراكز والمؤسسات العلمية والبحثية تعد بمثابة تشكيل لرأسمال مهم للمشروع التنموي ألا وهو **رأس المال ألعلائقي أو الاجتماعي.**

رأس المال هذا يتمثل في قدرة هذه الهيئات والتشكيلات الاجتماعية والإدارية والعلمية على **العمل المشترك** القائم على روح التعاون وتبادل المعارف والخبرات بين بعضها بعضا.

لذا تؤكد المنظمات الدولية صاحبة التجربة في تنمية المجتمعات المحلية على ضرورة اعتماد مشاركة المجتمع المحلي كآلية للتدخل في التنمية المحلية ، وذلك بمشاركة كل مؤسسات المجتمع وفئاته من رجال ونساء ، شباب وشيوخ وقيادات محلية وذلك عن طريق حشد الطاقات والموارد المتاحة محليا والسعي لبناء القدرات لتحقيق الاعتماد الذاتي ، لأهمية هذا المنهج في التنمية من الناحية التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية ، إذ ينطلق مباشرة من الأسفل إلى الأعلى ، أي البدء من القاعدة المحلية لتصل إلى المستوى الوطني كوسيلة مكملة لمشاريع التنمية الوطنية ، بحيث يتاح للمجتمع المحلي توفير الإمكانات والقدرات الكفيلة بتصميم وتنفيذ مشاريع متكاملة تربطه بالمستوى المركزي عبر السياسات التنموية ومن خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية[37]

-أنواع المشاركة

1. تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بالعملية التنموية: فيما يتعلق بغايات وأهداف هذه العملية إلى ماذا تسعى وكيف يمكن إنجاز ذلك ؟.
2. المشاركة في تحديد المشكلات وأسبابها وترتيبها وفق سلم الأولويات.
3. المشاركة في وضع الخطط واقتراح المشاريع.
4. المشاركة في تنفيذ المشاريع والنشاطات التنموية.
5. المشاركة في توفير الدعم الفني والمالي والقانوني والمعنوي لمشاريع العملية التنموية.

- أشكال المشاركة

1. مشاركة مباشرة من خلال عقد الاجتماعات وحلقات الحوار وتنظيم الملتقيات والندوات وإجراء الدراسات العلمية وجلسات تحديد المتطلبات.
2. مشاركة غير مباشرة من خلال ممثلين عن الأطراف المعنية بالعملية التنموية كممثلي التجمعات الاجتماعية والسكنية أو منظمات المجتمع المدني أو الاتحادات المهنية والاجتماعية.

- مؤشرات قياس المشاركة

يمكن تحديد جملة من المؤشرات من خلالها يمكننا الحكم على مدى توافر روح المشاركة الحقيقية من عدمه في بيئة أو مجتمع ما أو لدى فرد أو مجموعة ما. وأهم هذه المؤشرات هي:

1. تقديم المساعدة طواعيةً للغير المحتاج باعتماد مبدأ المبادرة بتقديم المساعدة.
2. السعي إلى الانضمام إلى تجمعات وهيئات أو منظمات المجتمع بطريقة اختيارية ، ولغاية جماعية.
3. الإيجابية في التعبير عن مشكلات المجتمع.
4. التضحية بالوقت والجهد والمال في سبيل خدمة الآخرين ومساعدتهم على حل مشاكلهم[37]

لبيان أهمية المشاركة نذكر مثالا عملياً وهو ما حصل في نيو أورلينز وإعصار كاترينا المدمر في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث دمر الإعصار معظم البنى التحتية للمدينة وعندما توجهت الحكومة المحلية لإعادة إعمارالمدينة عام 2006 وجهت دعوى لآلاف من سكان المدينة لحضور مؤتمر يناقش خيارات وأولويات إعادة بناء مدينتهم ، حيث تم الاتفاق على خطة إنعاش وضعت بناءً على الأولويات التي حددوها ، وبذلك حظيت هذه الخطة بدعم شبه مطلق من قبل الجمهور الذي عزز موقف قادة المجتمع في تنفيذ تلك الخطة من خلال مشاركة حقيقية فاعلة[38]

سادسا- النظريات المفسرة للمشاركة

هناك عدد من النظريات التي يمكن اعتمادها لتفسير المشاركة أو الدوافع التي تقف وراء اندفاع الفرد للانخراط فيها ومن هذه النظريات نبين:

-**نظرية التفاعل**: تفسر هذه النظرية دوافع الانتماء إلى جماعة المشاركة في برامج التنمية ، إلى الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين لإشباع احتياجات المشارك النفسية والاجتماعية.

-**نظرية التبادل:** ترى هذه النظرية أن دوافع الانتماء إلى جماعة المشاركة يتمثل بتوقع الحصول على عائد مجز يقابل ما سيبذله المشارك من جهد وعطاء ووقت في البرامج المشارك فيها.

-**نظرية القوة الاجتماعية:** تبين هذه النظرية بأن إسهام الفرد في العمل التطوعي والمشاركة في برامج التنمية تعطي المشارك الشعور بامتلاك قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق ما يصبو إليه من أهداف ذاتية.

-**نظرية القيم:** تبين هذه النظرية بأن مشاركة الفرد في العمل التطوعي يعود إلى عملية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها الكبير في إكساب الفرد صفة المشاركة وتعويده عليها في شتى نشاطات الحياة ، مما يجعلها قيمة أساسا لديه ، تجعله يؤدي دورا إيجابيا في المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية ، بحيث تتحول المشاركة إلى قيمة إيجابية لدى الفرد.

-**النظرية المعيارية:** ترجع هذه النظرية عملية المشاركة إلى نظام الضبط الاجتماعي ، حيث تعدّ المشاركة عبارة عن التزام اجتماعي يفرض على المشارك تجاه مجتمعه.

-**نظرية البيئة:** تفسر هذه النظرية اتجاهات الأفراد نحو المشاركة من خلال وعيهم نحو كيفية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، وكيفية الكشف والتعامل مع مشكلات البيئة ، من خلال برامج تنموية خاصة[39]

سابعا- مؤشرات التنمية

هناك جملة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الكشف عن الواقع التنموي للمجتمع أو البيئة المحلية ، أو يمكن اعتماد تلك المؤشرات كمقياس لمدى تحقيق التنمية: منها مؤشرات اقتصادية كنسبة الإنتاج ونوعيته أو جودته ومدى حداثة أساليب الإنتاج ومعدل النمو ونسبة الصادرات والديون ونسبة الاستثمار المحلي وغيرها ، ومؤشرات سياسية وإدارية ، لكننا سنتكلم عن المؤشرات الاجتماعية بشكل خاص لأهميتها في هذا العمل.

-**تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية على ما يلي:**

مؤشرات تتعلق **بالوضع الأسري تتمثل ب**:

مدى توفر احتياجات الأسرة من غذاء صحي وملبس لائق ومسكن مناسب.

نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة-ووفيات الأطفال دون الخامسة.

وضع وحقوق المرأة والطفل.

بشكل عام نجد الواقع الأسري في دول العالم الثالث مترديأو ضعيفا بسبب قلة إمكانات هذه الدول أو سوء استغلال تلك الإمكانات وسوء توزيعها ، لذا فغالبا ما نجد تردي الواقع الصحي للأسرة في العالم الثالث وسوء نوعية وكمية الغذاء وعدم إشباع حاجات الأفراد من ملبس ومسكن ملائم ، بالإضافة إلى تردي واقع حقوق المرأة والطفل فهم الفئات الأكثر عرضة للعنف والتهميش والفقر والعيش غير اللائق.

ب- **مؤشراتالسكن**:

نوعية المسكن (مادة البناء).

حجم المسكن مقارنة بحجم الأسرة.

مدى توفر الوسائل والشروط الصحية من حيث دورات المياه والتهوية والرطوبة والإنارة والنظافة.

نوعية مقتنيات المعيشة المستخدمة ومدى توافرها.

يشهد العالم الثالث أزمات سكن ممثلة في قلة المساكن وسوء أو رداءة بعضهاكأن يكون غير لائق أو لا يتوافر على شروط السكن الصحي والآدمي أو بسبب قدمه وتآكله ، مع انتشار للعشوائيات خاصة في المدن الكبيرة بسبب غلاء السكن من جهة وانتشار الفقر والبطالة من جهة أخرى -التي تعيق حصول الفرد على سكن ملائم- ، وبسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن من جهة ثالثة.

ج- **مؤشراتالوضع الصحي**:

- تقاس بعدد المراكز الصحية وطاقاتها الاستيعابية مقارنة بحجم المجتمع.

- عدد القوى الصحية من أطباء وممرضين وصيادلة مقارنة مع حجم المجتمع.

- مدى توفير الخدمات الصحية الخاصة بالأطفال-الكبار- النساء.

- مدى توفير الخدمات الصحية النادرة.

- مدى توفير العلاجات ونسبة استهلاك الأدوية.

- مدى توفير واستخدام أدوات ومستلزمات التعقيم.

- نسبة الميزانية العامة المخصصة للمساعدات وللخدمات الطبية.

إنّ القطاع الصحي في دول العالم الثالث لا يختلف عن غيره من القطاعات أو المجالات الخدمية الأخرى بل يتشابه معها في معاناته من الضعف والتخلف ، وذلك بسبب تردي نوعية الخدمات المقدمة ، قلة المؤسسات والكوادر الصحية ، قلة الأجهزة والمعدات ، قلة الأدوية واللقاحات ، ضعف الوعي الصحي تجاه مفاهيم وقضايا الصحة والمرض أو الوقاية والعلاج أو ما يتعلق بشروط النظافة وحماية الفرد والبيئة من التلوث وانتشار الأمراض ، نقص تكوين الهيئات والكوادر الصحية بالإضافة إلى قلة نصيب هذا القطاع من الدخل القومي

د- مؤشرات**التعليم**:

- تقاس بعدد المؤسسات التربوية والتعليمية وعدد الصفوف أو القاعات الدراسية قياسا مع عدد التلاميذ أو الطلاب.

- نسبة الاكتظاظ داخل الفصول أو القاعات الدراسية.

- عدد التلاميذ أو الطلاب لكل معلم أو أستاذ.

- توفر وسائل الإيضاح أو المساعدات التعليمية واستخدامها.

- مستوى الاهتمام بالتعليم الفني والمهني.

- قرب المؤسسة التربوية من مكان السكن.

- مدى الربط بين المؤسسات البحثية والعلمية ومؤسسات المجتمع الأخرى.

-نسبة وأعمار غير المتعلمين في المجتمع[40]

التعليم أحد أهم القطاعات التي تتولى مسئولية إعداد الفرد وتزويده بالمهارات والقدرات اللازمة ليكون فاعلا مشاركاً بقوة في تطوير مجتمعه ، لكن ذلك لا يتحقق إلى بتوافر جملة من الشروط والإمكانات لعل أغلبها ما تمت الإشارة إليه في الأسطر أعلاه ، وهذا ما لا نجده يتحقق في دول العالم الثالث أو نراه في حالة ليست بالمقبولة أو المقنعة مما جعل هذا القطاع يوصف بالتأخر خاصة إذا ما قورن مع قطاعات التعليم في دول العالم المتقدم.

ثامنا- ماليزيا كمثال تنموي

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958م كانت مهتمة بثالوث دفع بها إلى التنمية وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع ، بعدّ هذه القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية ، كما تم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص.

لذا اتجهت إستراتيجية التنمية في ماليزيا - خاصة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي- إلى الاعتماد على دور القطاع العام والبدء في التوجه نحو التصدير في عمليات التصنيع ، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساس على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية ، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات. ففي تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية ، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين.

كما اهتمت الدولة بالقطاع الخاص ، فقد نمت مسئولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية ، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية ، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها.

لذا فقد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.إنّ هذا الانجاز التنموي والتقدم في ماليزيا تحقق بفضل عدة إجراءات اتخذتها ماليزيا كدولة يمكن تحديدها بما يلي:

1. لقد أسهم التوجه نحو الصناعة وخاصة الإلكترونيةإلى تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي بسبب حاجة هذه الصناعات إلى العمالة الكثيفة.

2. الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة ، مع الاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية.

3. الاهتمام بكل من القطاع العام والخاص والتأكيد على أهمية الشراكة بينهما.

4. انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة. كما اتفقت التنمية الماليزية مع مبدأ الإنسان محور النشاط التنموي وأداته ، لذا اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري ، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان. فقد وفرت لأفراد المجتمع إمكانات تحصيل العلم في مراحله المختلفة ، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية ، والارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر ، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً ، والعمل على رفع متوسط الدخل الفردي.

5. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.

6.العمل على تحقيق العدالة التنموية بين المناطق والقطاعات الاقتصادية ، بحيث لا يتم تنمية منطقة أو قطاع على حساب أخر ، فازدهرت مشروعات البنية الأساس في كل المناطق والقطاعات ، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي أو القطاع التجاري الاستراتيجي ، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

7.التأكيد على ضرورة أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.

8. التأكيد على حماية المنتجات المحلية من منافسة الاستثمارات والسلع الأجنبية.

9.امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن ، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي (الواحد والعشرين) من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.[41]

كما تميزت ماليزيا بمكافحتها لأهم مشكلة تنموية تعاني منها دول العالم الثالث وهي مشكلة الفقر لذا تعد تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر من أبرز التجارب على المستوى الإسلامي الذي يعيش حوالي37% من سكانه تحت خط الفقر ، فقد استطاعت خلال ثلاثةعقود تخفيض معدل الفقر من 42 إلى 5.5 %.

تقوم فلسفة مكافحة الفقر في ماليزيا على فكرة أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن وأن يكون أول المستفيدين هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقرا في المجتمع ، واستمر هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية للتنمية حتى إنه تم تعديل خط فقر الدخل عام 1986 ليأخذ في حسبانه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية وذلك حتى يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعية الاحتياجات الأساسية من غذاء وسكن والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة ، المواصلات ، وفرض الإسهام الإيجابي المتاح أمام الفقراء ومحدودي الدخل في عملية التنمية الاقتصادية[42]

خاتمة

نلاحظ من خلال ما تم عرضه في الأدبيات التنموية وفي التجارب العالمية الخاصة بنشاطات المنظمات الدولية وكذلك التجارب المحلية على المستويات الداخلية والإقليمية أنّ هناك ضرورة علمية وعملية لنجاح المشاريع التنموية ، وهي ضرورة أن يكون قبل أي عمل تنموي ، هناك تخطيط مبني على المسوح والأرقام الدقيقة والإحصاءات الرصينة ، فلا تنمية من دون تخطيط علمي مسبق ، أي ضرورة الربط بين التخطيط والتنمية بعدّهما وجهان مكملان لبعضهما بعضا ، وهذا ما يؤشر كنقطة ضعف على مستوى مجتمعات العالم الثالث وتجاربها التنموية ، فغالبا ما تكون الاقتراحات التنموية غير مستندة إلى تخطيط محكم ، أو قد يكون التخطيط أو صياغة المشروع التنموي ضعيفة بسبب ضعف البحث العلمي الذي يشكل المصدر الأساس للمعلومات والأرقام والبيانات التي تشكل أساس التخطيط وأهم احتياجات صياغة المشروع التنموي.

لذا فنجاح التنمية المحلية في مجتمعات العالم الثالث لابد أن تقترن بتخطيط صحيح مستندا إلى مؤسسات بحثية ذات قدرات وكفاءة عالية ، أي يجب أن تطور هذه المجتمعات من بيئاتها ومؤسساتها العلمية والبحثية وأن تعطي للبحث العلمي مكانته الحقيقية لكي تكون الخطط وصياغة المشاريع وتنفيذها على مستوى من النوعية.

كما أنّ الاستثمار الأمثل لموارد البيئات المحلية والعمل على تطويرها وفتح آفاق الاستثمار في هذه المحليات يعدّ من ضرورات نجاح التنمية ، بعد أن أصبحت التنمية المحلية طريق الخروج من حالة التخلف ولقطع أشواطا معتبرة في المسيرة التنموية

.

الهوامش

1- مصطفى مريم أحمد وإحسان حفظي ،**قضايا التنمية في الدول النامية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2005، ص101 ،

2- عبد الطيف ، رشاد احمد ،**تنمية المجتمع المحلي** ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ط1 ،2007 ، ص15

3- خاطر ، احمد مصطفى ، التنمية الاجتماعية ، المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،2002 ، ص24.

4- أمين جلال**العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1898 – 1998** ، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص23.

5- عبد اللطيف رشاد احمد ، المرجع السابق ، ص16.

6- خاطر ، احمد مصطفى ، المرجع السابق ، ص112-113.

7- عبد اللطيف رشاد احمد ، المرجع السابق ، ص16.

8- خاطر ، احمد مصطفى ، المرجع السابق ، ص116.

9- خاطر ، احمد مصطفى ، المرجع السابق ،ص 104

10- شفيق ، مُحَمَّد ،**التنمية والمشكلات الاجتماعية** ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،1999 ، ص22.

11 - العاني ، مُحَمَّد جاسم ،**الإقليم والتخطيط الإقليمي** ، الاردن ، دار الصفاء ، المرجع السابق 2006 ، ص 22.

12- شفيق ، مُحَمَّد ، المرجع السابق ، ص51

13- جاك لوب ،**العالم الثالث وتحديات البقاء** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1986 ، ص18

14 - عطية ، ، فيليب ، أمراض الفقر :المشكلات الصحية في العالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ،1992 ، ص34-35

15 - عبد السلام ،مُحَمَّد السيد ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1998 ، ص 30 ،12.

16 -AnneTouwe,**handbook for projects, development, management and fundraising**, International Federation of University Women, Switzerland,2001 p1,

17- *Thomas R.M,**human development cultuRAL, ltd , 1998, USA, p*5

18 - إبراهيم ، **مُحَمَّد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،2000 ، ص 109.

19- خاطر ، احمد مصطفى ، المرجع السابق ص ، 19 ،35.

20 - العيسوي ،إبراهيم ، **التنمية المحلية في عالم متغير** ، القاهرة ، دار الشروق ،2003 ، ص18.

21 - بيرتلزمان ستيفتانج وآخرون ،التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة مشتركة ، البنك الدولي ،2004 ، ص10

22 شفيق ، مُحَمَّد ، المرجع السابق ، ص19.

23 هلال ، وليد ، **تقرير حول منهج الاسكوا في برامج ومشاريع التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة** ، بيروت ، الاسكوا ،2010 ، ص4.

24 -إبراهيم ، مُحَمَّد عباس ،المرجع السابق ، ص112.

25 هلال ، وليد ، مرجع سابق ، ص1.

26 شفيق ، مُحَمَّد ، مرجع سابق ، ص53 ،50..

27 الشرفات ، علي جدوع ، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** ، ط1 ، عمان ، دار جليس الزمان ،2009 ، ص203.

28 الشرفات ، علي جدوع ، المرجع السابق ،ص94.

29 شفيق ، مُحَمَّد ، المرجع السابق ، ص67.

30 المؤمن ، قيس ، وآخرون ، جودة ،التنمية الإدارية ، الاردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص285.

31 هلال ، وليد ، المرجع السابق ، ص7.

32 المرجع نفسه ، ص8.

33 ESCWA,building human resources capacities In local Community Development. Lebanon.2010 p9.

34 هلال ، وليد ، المرجعالسابق ، ص9.

35 (دت) ، عثمان ،عبد العظيم ، **دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا** ، دراسات افريقية ، جامعة الخرطوم ، ص126.

36 هلال ، وليد ،المرجع السابق ، ص4.

37 خاطر ، احمد مصطفى ، مرجع سابق ص 69.

38 الاسكوا ، **نشرة التنمية الاجتماعية** ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، بيروت ، 2009 ، ص6.

39 بدوي ، هناء حافظ ، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية ، ط1 ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،2000 ، ص182-183.

40 عبد اللطيف رشاد احمد ، المرجعالسابق ، ص87-88.

41 الصاوي ، عبد الحافظ ، **"قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"** ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 451 ، ماي ، الكويت2009

42 رشوان ، حسين عبد الحميد ، الفقر والمجتمع ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 ، ص35.